

خليل شاهين*

حكومة نتنياهو تقتنص الفرص لتعميق الضم والتطبيع الإقليمي

بينما يُجمع معظم الأحزاب الإسرائيلية في الحكومة والمعارضة على أن "حل الدولتين" لم يعد واقعياً، سواء لكونه بات ذكرى من الماضي، أو لأنه غير قابل للتنفيذ في المدى المنظور على الأقل، وتعلن الإدارة الأميركية أن هذا الحل ليس الخيار الوحيد، تتجه الحالة الفلسطينية نحو مزيد من الضعف والتشردم تحت وطأة الانشغال بالخلافات الداخلية مع إعلان إجراء الانتخابات المحلية في الضفة الغربية من دون قطاع غزة، والسعي لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني القديم في رام الله، وعقد مؤتمر شعبي لفلسطينيي الشتات في إستانبول خارج "عباءة" منظمة التحرير.

ويوفر ذلك فرصة توظفها حكومة بنيامين نتنياهو لمواصلة العمل على تهميش حل القضية الفلسطينية لمصلحة التركيز على إطلاق مسار للتعاون الإقليمي المعلن بالاستفادة من المتغيرات في السياسة الأميركية الشرق الأوسطية، وخصوصاً فيما يتعلق بملف الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والمصالح الأمنية المشتركة بين إسرائيل وعدد من الدول العربية تحت شعار مواجهة مخاطر السياسة الإيرانية في المنطقة من جهة، وما يسمى "الإرهاب الإسلامي" من جهة أخرى.

ويبدو كل ذلك موافقاً لإطلاق يد إسرائيل في تعميق الاحتلال والاستيطان، بطريقة تنقل الجدل في إسرائيل من مربع "حل الدولتين" إلى الجدل بشأن الصيغة المثلى لضم أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية، سواء عبر "الضم الزاحف" أو "الضم المقنون"، بما يجعل الحل الوحيد متاح هو "الحل الإسرائيلي" الرامي إلى فرض ترتيبات لحكم ذاتي فلسطيني في المعازل التي تديرها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، مع ترتيبات خاصة لهدنة طويلة الأمد في قطاع غزة تعزز انفصاله عن الضفة، حتى إن اقتضى الأمر فرضها جرّاء عدوان جديد ضد القطاع.

سيناريو الضم

اللافت هو انتقال الجدل الفلسطيني الداخلي إلى مربع المفاضلة بين كل من حل "الدولتين" أو "الدولة الواحدة"، في وقت يتقدم سيناريو الضم الذي يقضي على فرص هذين الحلين، ويفرض على الفلسطينيين اعتماد خيار تعزيز البقاء والصمود والمقاومة والوحدة لإحباط مخاطر هذا السيناريو، والتصدي لأي

* صحافي فلسطيني.

متغيرات في السياسة الأميركية توفر له الدعم المعلن أو المضمّر، وكذلك العمل على إفشال إطلاق مسارات إقليمية تفتح أبواب التطبيع أمام إسرائيل.

ولا ينبغي لضجيج الجدل الإسرائيلي الداخلي بشأن إقرار قانون "التسوية" الذي يشرعن نهب الأراضي الفلسطينية ومصادرتها، أو السعي لإقرار قوانين جديدة لضم مستعمرة "معاليه أدوميم" أو تطبيق القوانين الإسرائيلية في المستعمرات، أن يغلب على مشهد الاندفاع المتسارع لتكريس الضم في نهاية المطاف، كعنوان رئيسي لسياسة حكومة نتنياهو التي صعّدت عمليات مصادرة الأراضي وتوسيع الاستيطان وهدم المنازل وغير ذلك. ويمكن الإشارة هنا إلى أبرز تجليات سياسة الضم بما يلي:

● الإعلان منذ بداية العام الجاري بشأن خطط لبناء أكثر من ٦٢٠٠ وحدة استيطانية في الضفة الغربية. وقد كشفت وسائل الإعلام الإسرائيلية عقب انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة، عن وجود مخططات لبناء ما يزيد عن ٣٠,٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة في مدينة القدس المحتلة (موقع "فلسطين اليوم"، ٢٠١٦/١١/٢٠).

● مصادقة الكنيست في ٦ شباط/فبراير الماضي على قانون سلب الأراضي الفلسطينية الخاصة، المسمى "قانون التسوية"، والذي وصفته صحيفة "جيروسالم بوست" بالقانون التاريخي الذي يشرعن ٤٠٠٠ وحدة استيطانية في الضفة الغربية، واعتبرته منظمة "بيتسيلم" الحقوقية الإسرائيلية جزءاً من عملية النهب الكبيرة الجارية علناً منذ عقود للأراضي الفلسطينية (وكالة "معاً" الإخبارية، ٢٠١٧/٢/٦).

● الكشف عن "خطة ضخمة" تتجه الحكومة الإسرائيلية إلى العمل بها، لتطوير شبكة المواصلات في الضفة الغربية، تقضي باستثمار خمسة مليارات شيكل لإقامة بنية تحتية للنقل والمواصلات تشمل حفر أنفاق، وطرق مواصلات جديدة، وقطارات خفيفة، وطرقاً للحافلات العامة. وذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية أن الهدف من وراء هذا "المشروع العملاق" هو حل مشكلة الاختناقات المرورية، وتحسين إجراءات السلامة، والربط المباشر بين القدس والمستعمرات المحيطة بها، إلا أن المقصود بالمشروع هو "ضم غير معلن، لكن واقعي على الأرض للضفة الغربية" (وكالة "سما" الإخبارية، ٢٠١٧/١/٣١).

● علاوة على البناء الاستيطاني والبنية التحتية، هناك التصعيد غير المسبوق في سياسة هدم المنازل والمنشآت في الضفة الغربية، وخصوصاً في مدينة القدس، حيث أشار تقرير لمنظمة "بيتسيلم" إلى هدم نحو ١٠٠٠ منزل فلسطيني خلال سنة ٢٠١٦. كما تلجأ إسرائيل إلى تحويل مناطق واسعة في الضفة إلى مناطق صناعية بعيداً عن "رادار المجتمع الدولي"، وفق صحيفة "هآرتس" العبرية، التي ذكرت أن إسرائيل أقامت ١٤ منطقة صناعية في المنطقة المصنفة "ج" من أراضي الضفة. ويمكن للمناطق الصناعية المطروحة لإقرارها حالياً أن تلتهم مساحات جديدة تصل إلى آلاف الدونمات، وأن تساعد على تعزيز وتثبيت "الوجود الإسرائيلي" في الأراضي الفلسطينية المحتلة، "حتى في المناطق التي لم تجر المصادقة على إقامة مستوطنات سكنية فيها، والمناطق الواقعة خارج الكتل الاستيطانية" (وكالة "معاً" الإخبارية، ٢٠١٧/٢/٢٠).

مسار إقليمي وحكم ذاتي فلسطيني

ترى حكومة نتنياهو أن مجمل ما سبق يفرض وقائع على الأرض يصعب التراجع عنها، ويعزز موقفها المطالب بالبحث عن مسارات جديدة للعلاقة مع الفلسطينيين تنطلق من واقع الضم المتسارع لأجزاء واسعة من الضفة الغربية، والسعي للتوصل إلى تفاهات مع إدارة ترامب بشأن عدد من الملفات، من أبرزها مكانة مدينة القدس، والبناء الاستيطاني، واستبعاد مقاربة "حل الدولتين" لمصلحة الحلول الجزئية والموقّعة مع الفلسطينيين وإعطاء الأولوية للمسار الإقليمي.

وتتداول أوساط السياسة ومراكز البحث والتفكير في إسرائيل أفكاراً متنوعة بشأن هذه المسارات الجديدة

التي تستبعد فرص التوصل إلى تسوية قائمة على فكرة "حل الدولتين". ومن هذه الأفكار ما عبّر عنه غدعون ساعر الذي كان يُعتبر الرجل الثاني المنافس لنتنياهو في حزب الليكود قبل انسحابه منه قبل نحو عامين، بدعوته الحكومة الإسرائيلية إلى التقدم بأفكار جديدة، منها على سبيل المثال، حل فدرالي أردني - فلسطيني، أو النظر في إنشاء إطار اقتصادي مشترك إسرائيلي - أردني - فلسطيني، مع التمسك بمطلب "السيادة" الإسرائيلية على مناطق "ج" التي تزيد مساحتها عن ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية (وكالة "سما" الإخبارية، ٢٠١٧/١/٢١).

في المقابل، أفصح نتنياهو عن رؤيته القائمة على منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً مقلصاً، وقال في مؤتمر صحفي خلال زيارته لأستراليا في ٢٢ شباط/فبراير الماضي: "علينا أن نضمن أن الفلسطينيين سيترفعون بالدولة اليهودية، كما يجب علينا أن نضمن أن تمتلك إسرائيل السيطرة الأمنية على جميع الأراضي"، في إشارة إلى فلسطين التاريخية كلها، مضيفاً: "لا أريد أن أضم مليوني فلسطيني إلى إسرائيل كمواطنين إسرائيليين، ولا أريد أن يخضعوا للسيطرة الإسرائيلية.. أريد أن يتمتعوا بحرية في حكم ذاتي، ولكن بدون القدرة على تشكيل تهديد علينا" (موقع "فلسطين اليوم"، ٢٠١٧/٢/٢٢).

ولا يبدي نتنياهو أي مرونة للتخلي عن هذه الشروط مع استمراره في إعطاء الأولوية للمسار الإقليمي، ومحاولة التأثير في السياسة الأميركية التي هي في قيد التشكل إزاء أبرز الملفات في الشرق الأوسط، مع الرهان على إمكان التوصل إلى تفاهات أكبر مع إدارة ترامب بهذا الشأن مقارنة بإدارة أوباما، على الرغم من أن الأخيرة حاولت في نهاية عهدها إغراء نتنياهو بطرح إطار لمبادرة سلام إقليمية بمشاركة دول عربية، إذ أبدت أطراف عربية استعدادها للتعامل معها، لكن نتنياهو أفضلها.

وفي هذا السياق، كُشف عن قمة عُقدت في مدينة العقبة الأردنية، في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٦، شارك فيها نتنياهو إلى جانب ملك الأردن عبد الله الثاني، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ووزير الخارجية الأميركية آنذاك جون كيري، الذي اقترح "مبادرة سلام إقليمية" تشمل اعترافاً بإسرائيل بصفتها "دولة يهودية"، واستئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين بدعم دول عربية، غير أن نتنياهو امتنع من الرد بالإيجاب على المقترح، وادعى أنه سيواجه صعوبة في الحصول على تأييد الأغلبية داخل ائتلافه اليميني المتطرف، وقدم بدلاً من ذلك مقترحات باستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين من خلال مؤتمر تشارك فيه السعودية والإمارات ودول عربية أخرى (وكالة "سما" الإخبارية، ٢٠١٧/٢/١٩). كما كشفت صحيفة "هآرتس" عن وثيقة تقدّم بها نتنياهو في ١٣ أيلول/سبتمبر الماضي إلى زعيم "المعسكر الصهيوني" يتسحاق هيرتسوغ، في سياق محاولة ضمه إلى الحكومة، وتضمنت ثمان نقاط تركز على تسوية إقليمية على أساس الالتزام الشكلي بحل "الدولتين لشعبين"، والحد من البناء الاستيطاني، لكن من دون إعلان ذلك رسمياً، مع "ترتيبات أمنية متواصلة" و"حل جغرافي متفق عليه" يعترف بـ "المراكز السكانية القائمة"، أي المستعمرات. إلا إن نتنياهو تراجع عن ذلك أيضاً، وفشلت مفاوضاته مع هيرتسوغ (موقع "أمد" الإخباري، ٢٠١٧/٣/٥).

إدارة ترامب وملف الصراع

يمكن القول إن نتنياهو نجح في المناورة لإفشال مقترحات كيري بانتظار رحيل إدارة أوباما، ليبدأ مرحلة جديدة من العمل على توظيف عدد من المواقف المعلنة للرئيس ترامب بشأن ملفي البرنامج النووي الإيراني ومواجهة ما يسمى "التطرف الإسلامي"، وذلك من أجل تحقيق تفاهات ذات طابع استراتيجي، وخصوصاً ما يتعلق بتعزيز وتطوير العلاقات السرية بين إسرائيل وعدد من الدول العربية ونقلها إلى العلن، على قاعدة المصالح الأمنية المشتركة في هذين الملفين.

وكان تساحي هنغبي، وزير التعاون الإقليمي الإسرائيلي، قد عبّر عن ذلك بوضوح خلال ندوة نُظمت في ٣٠ كانون الثاني/يناير الماضي، ونشر وقائعها معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى في موقعه الإلكتروني، إذ اعتبر أن مصلحة إسرائيل الأساسية تتمثل في تعزيز علاقاتها مع العالم العربي "السني" من خلال "جعل تعاونهما السري قائماً حالياً أكثر علنية. وتستند هذه العلاقات جزئياً على واقع أن لدى الطرفين أعداء مشتركين، هما: إيران وتنظيم الدولة الإسلامية". وأشار إلى أنه من خلال زيادة التعاون العلني، "سيتمكن كلا الجانبين من بناء قاعدة أقوى يمكنهما انطلاقاً منها مواجهة هذه التهديدات، مع توفير الغطاء للفلسطينيين في الوقت نفسه من أجل التراجع عن مواقفهم المتطرفة في المفاوضات والتقارب من إسرائيل". ليس واضحاً ما إذا كانت إدارة ترامب ستمضي في تفاهاتها مع حكومة نتنياهو أو إلى درجة التماثل التام في الموقف من حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي والتبني الكامل لرؤية نتنياهو بشأن المسار الإقليمي، ولا سيما أنه يصعب على الدول العربية الرئيسية المضي في تطبيع معلن لعلاقاتها مع إسرائيل من دون توفر غطاء فلسطيني من خلال الإبقاء على جهود التسوية القائمة على أساس "حل الدولتين". وفي هذا الصدد يتساءل دنييس روس، المساعد الخاص السابق للرئيس أوباما، عما إذا كان العرب "يعتبرون أن المكاسب التي سيحققونها من مشاركتهم الفعالة في عملية صنع السلام [مع إسرائيل] وممارسة الضغوط على الفلسطينيين تستحق المخاطرة؟" ويقول: "إذا قررت الدول العربية أنه من المنطقي لها أن تشارك في عملية السلام مع إسرائيل، فسترغب في أن تظهر بأنها مَنَحَت للفلسطينيين ما لم يتمكنوا من تأمينه لأنفسهم، وأنها لن تتنازل عن المطالب الفلسطينية بل ستمثلها" (مقالة منشورة في موقع معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ٢٠١٧/٢/١٦).

وعلى الرغم من الإشارات السلبية في مواقف إدارة ترامب تجاه مكانة القدس واحتمال نقل السفارة الأميركية إلى المدينة، وعدم اعتبار الاستيطان عقبة أمام استئناف المفاوضات، وعدم اعتبار "حل الدولتين" الحل الوحيد المتاح، فإنه يبدو مبكراً الحكم على المقاربة التي ستعتمدها تلك الإدارة، قبل اتضاح السياسة الأميركية الجديدة إزاء مجمل الملفات في المنطقة، ومنها ملف الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. فهذا الأمر سيبقى مرهوناً بما تردد في وسائل الإعلام عن زيارة مرتقبة سيقوم بها مبعوث أميركي رفيع المستوى للمنطقة، من أجل إجراء اتصالات ومشاورات مع مختلف الأطراف، بما في ذلك الجانب الفلسطيني، في إطار سعي إدارة ترامب لبلورة رؤية شاملة بشأن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والدفع قديماً بجهود السلام و"الصفقة النهائية" أو "العظمى" التي تحدث عنها ترامب لحل الصراع.

ومع ذلك، فإن من المرجح أن تميل إدارة ترامب نحو تبني مقاربات شبيهة بما يطرحه هيرتسوغ الذي اقترح خطة مكونة من عشر نقاط تشير إلى "حل الدولتين" كحل نهائي، لكنها تؤجل التفاوض بشأنه عشرة أعوام يتم خلالها الانفصال عن الفلسطينيين بمحاصرتهم بمزيد من الجدران والمناطق العازلة؛ وهي خطة تبدو مستقاة من النصائح التي قدمها دنييس روس وديفيد ماكوفسكي في ورقة سياسات موجهة إلى إدارة ترامب بعنوان "الخطوات المقبلة بشأن المستوطنات: نصيحة لترامب من مفاوضين متمرسين في أمور الشرق الأوسط!"

وتقترح الورقة المنشورة في موقع معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى على إدارة ترامب التخلي عن المقاربة التي اعتمدها الإدارات السابقة والقائمة على أساس مفاوضات فلسطينية - إسرائيلية بهدف تحقيق "كل شيء أو لا شيء"، وإطلاق مبادرة سياسية محدودة يجري التوافق عليها مع إسرائيل، وتنطلق من عدم إمكان تحقيق السلام في هذه المرحلة، وتعتمد بدلاً من ذلك مقاربة لتحقيق الممكن مع إعلان الالتزام بـ "حل الدولتين" على المدى البعيد، بما يفرغه من أي مضمون ويحوّله إلى مجرد شعار زائف.

وفي المقابل، لا يوجد ما يشير إلى أن الرئيس ترامب بصد التراجع كلياً عن تعهده بالاعتراف بالقدس "عاصمة أبدية" لدولة الاحتلال بصفتها "دولة يهودية"، ونقل السفارة إلى المدينة المقدسة، والالتزام غير

الشكلي بمقاربة "حل الدولتين"، وخصوصاً أن الكونغرس سيواصل الضغط كي تعجّل إدارة ترامب بنقل السفارة واتخاذ مواقف تقترب ممّا يطرحه اليمين الإسرائيلي المتطرف. وفي هذا السياق تدرج الزيارة التي قام بها وفد الكونغرس لتل أبيب للباحث مع المسؤولين الإسرائيليين بشأن نقل السفارة إلى القدس، والتي تضمنت جولة تفقدية في عدة مواقع محتملة لنقل السفارة إليها.

ورجّح عضو وفد الكونغرس، رئيس اللجنة الفرعية لشؤون الأمن القومي التابعة لمجلس الشيوخ، رون دي سانتيس، خلال مؤتمر صحفي عقده في القدس في ٥ آذار/مارس، أن يفى ترامب بتعهدة بنقل السفارة إلى القدس، بل أكد أن قراراً بهذا الشأن سيصدر في ١ حزيران/يونيو المقبل، معرباً عن اعتقاده ألا يكون لمثل هذه الخطوة ردات فعل لدى الدول العربية الحليفة لواشنطن، "بسبب عدم اكتراثها بالقدس وانشغالها بالتهديد الإيراني" (موقع "أمد" الإخباري، ٢٠١٧/٣/٦).

تشرذم الحالة الفلسطينية

على الرغم من خطورة التحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، فإن القيادة الفلسطينية لا تزال تعتمد سياسة الانتظار والاكتفاء بإطلاق التهديدات باتخاذ إجراءات تصل إلى مستوى سحب أو تعليق الاعتراف بإسرائيل ووقف التنسيق الأمني معها، والعمل على تجميد عضويتها في الأمم المتحدة، وتفعيل الملاحقة القانونية للقادة الإسرائيليين في محكمة الجنايات الدولية بشأن ملفات جرائم الحرب، ومنها الاستيطان والعدوان على قطاع غزة وعمليات الإعدام الميداني والأسرى، وهي إجراءات سبق أن صدر بشأنها قرارات من المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ آذار/مارس ٢٠١٥ من دون أن تطبّق حتى اليوم.

وبدلاً من اتخاذ خطوات عملية توجّه رسالة واضحة بشأن جدية الجانب الفلسطيني في تنفيذ تهديداته، أو بعضها على الأقل، فإن التنسيق الأمني مع دولة الاحتلال يزداد في الوقت الذي تسحب "الإدارة المدنية" التابعة للجيش الإسرائيلي مزيداً من صلاحيات السلطة من خلال اتباع "سياسة جديدة تقوم على تقليص التعامل مع السلطة الفلسطينية إلى أقصى حد ممكن، والتعامل بدلاً منها مع الجمهور الفلسطيني مباشرة". وقال الناطق باسم حركة "فتح"، أسامة القواسمي: "إن الحكومة الإسرائيلية تتبّع سياسة تقوم على محاصرة الرئيس عباس سياسياً، والبحث عن بدائل محلية شبيهة بروابط القرى العميلة التي أسستها إسرائيل مطلع الثمانينيات" (صحيفة "الحياة" اللندنية، ٢٠١٦/١٠/٣٠).

ويُتوقع أن تتجه الحالة الفلسطينية نحو مزيد من الخلافات والتشرذم، وخصوصاً في ضوء استعصاء تحقيق المصالحة بعد إخفاق اللقاءات التي استضافتها موسكو في منتصف كانون الثاني/يناير الماضي، بمشاركة قادة من عدة فصائل فلسطينية، في تحقيق أي اختراق يُذكر في اتجاه إنهاء الانقسام الداخلي. كما سبقها إخفاق مماثل في التوصل إلى نتائج محددة خلال اجتماع اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني، والذي عُقد في بيروت في ١٠ و١١ من الشهر ذاته.

وهذا الإخفاق المتواصل في إنهاء الانقسام المستمر منذ عشرة أعوام، يضع الفلسطينيين أمام منعطف يهدد بمزيد من الصراعات الداخلية التي تنذر بتشرذم التمثيل، وتفاقم انكشاف التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات على مزيد من المخاطر. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى ثلاث محطات تعكس حجم الخلاف الداخلي وامتداده للتنافس على تمثيل الفلسطينيين في مختلف المستويات:

● إعلان حكومة رامى الحمد لله إجراء الانتخابات المحلية في الضفة الغربية من دون قطاع غزة في ١٣ أيار/مايو المقبل، في ضوء رفض "حماس" المشاركة فيها أو السماح بإجرائها في القطاع، وفي ظل غياب التوافق على معالجة الأسباب التي أدت إلى إرجاء الانتخابات التي كانت مقررة في ٨ تشرين الأول/

أكتوبر الماضي، وخصوصاً فيما يتعلق بتشكيل محكمة قضايا الانتخابات.

● الاستعدادات لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني "القديم" في رام الله، من دون اكرتات بموقف الفصائل التي أكدت خلال اجتماع اللجنة التحضيرية في بيروت "ضرورة عقد مجلس وطني يضم القوى الفلسطينية كافة وفقاً لإعلان القاهرة (٢٠٠٥)، واتفاق المصالحة الموقع في ٤/٥/٢٠١١ من خلال الانتخاب، حيث أمكن، والتوافق حيث يتعذر إجراء الانتخابات"، وفق البيان الصادر باسم اللجنة. ويعني عقد المجلس في رام الله تحت الاحتلال استحالة مشاركة العديد من أعضاء المجلس بسبب صعوبة حصولهم على تصاريح دخول من سلطات الاحتلال، ما لم يتم التوافق مسبقاً على إمكان استخدام تقنيات تسمح بمشاركة الجميع من قطاع غزة ودول الشتات مثل "الفيديو كونفرنس". وأكد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، الأمين العام لجهة النضال الشعبي، أحمد مجدلاوي، في تصريحات صحافية، وجود "مشاورات واستعدادات لوجستية تحضيراً لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني داخل الوطن تنتهي في غضون أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع"، معرباً عن أمله بأن تُعقد الدورة في النصف الثاني من نيسان/أبريل المقبل (صحيفة "الوطن" الفلسطينية، ٦/٣/٢٠١٧). ويهدد عقد المجلس من دون توافق وطني، وفي غياب فصائل أساسية بوزن حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي وغيرهما، بتحويل هذه الدورة من محطة لتعزيز دور المنظمة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني إلى طرف في الصراعات الداخلية، وفتح الباب أمام الطعن في شرعيته.

● في المقابل، ظهرت بوادر مخاطر إنشاء أجسام تنافس المنظمة على التمثيل في عقد "المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج"، في ٢٥ و٢٦ شباط/فبراير الماضي في إستانبول، بمشاركة أكثر من ٥٠٠٠ فلسطيني يقيمون في العديد من دول الشتات، والذي كانت نتيجته تحويل المؤتمر إلى مؤسسة دائمة. وعلى الرغم من تأكيد البيان الختامي للمؤتمر أن مهمة تطوير الدور الوطني لفلسطيني الخارج ومشاركتهم في القرار السياسي الفلسطيني يجب أن تستند إلى إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي لجميع الفلسطينيين، فإن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير رفضت في اجتماعها في ١٤ شباط/فبراير الماضي عقد هذا المؤتمر "بعيداً عن مسؤوليتها". وأكد مدير عام دائرة شؤون اللاجئين في المنظمة، أحمد حنون، في تصريح صحافي، أن المنظمة لن تتعامل مع الإطار الذي أفرزه المؤتمر، ورأى أن "حركة حماس استخدمت المؤتمر كواجهة سياسية لها" (وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، ٢٨/٢/٢٠١٧). وأشارت وسائل إعلام إلى وجود تحضيرات لعقد مؤتمرات مماثلة في بعض دول الشتات، مثل تشيلي، بل ربما في قطاع غزة أيضاً.

ويضاف إلى حالة التشرذم، انشغال حركة "فتح" بتداعيات الخلافات الداخلية بعد عقد المؤتمر السابع للحركة، ومنها توزيع المناصب والمفوضيات داخل اللجنة المركزية، مع استثناء الأسير مروان البرغوثي من أي منصب على الرغم من حصوله على أعلى الأصوات في المؤتمر، والتأخر في استكمال عضوية كل من اللجنة المركزية والمجلس الثوري، فضلاً عن استمرار محاولات التيار المحسوب على دحلان تشكيل أجسام حركية موازية، ومن ضمنها الدعوات إلى عقد مؤتمرات لكوادر فتحاوية في مصر وباريس وغيرهما. ■